

صندوق البلاد للصكوك
(صندوق استثماري مفتوح مدار من قبل شركة البلاد للاستثمار)

القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
وتقرير فحص المراجع المستقل إلى
حاملتي الوحدات ومدير الصندوق

للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

صندوق البلاد للصكوك
(صندوق مشاركة مفتوح مدار من قبل شركة البلاد للاستثمار)
القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

صفحة

الفهرس

١	تقرير حول فحص القوائم المالية الأولية
٢	قائمة المركز المالي الأولية
٣	قائمة الدخل الشامل الأولية
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات الأولية
٥	قائمة التدفقات النقدية الأولية
٢٠ - ٦	إيضاحات حول القوائم المالية الأولية

تقرير حول فحص القوائم المالية الأولية

إلى حاملي الوحدات ومدير الصندوق
صندوق البلاد للصكوك

مقدمة

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الأولية المرفقة لصندوق البلاد للصكوك ("الصندوق") كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ والقوائم الأولية ذات الصلة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات والتدفقات النقدية للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، والإيضاحات المكونة من السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. إن مدير الصندوق مسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية الأولية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ - "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه القوائم المالية الأولية استناداً إلى الفحص الذي قمنا به.

نطاق الفحص

قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص رقم ٢٤١٠ "فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة" المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتكون فحص المعلومات المالية الأولية من الاستفسار بصفة أساسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى. ويعد هذا الفحص أقل نطاقاً إلى حد كبير من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وعليه لا يمكن الحصول على تأكيد حول جميع الأمور الجوهرية التي قد يتم تحديدها عند إجراء المراجعة. لذا فإننا لا نبيد رأي مراجعة.

الاستنتاج

استناداً إلى الفحص الذي قمنا به، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن القوائم المالية الأولية المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ المنتهية في ذلك الوقت وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ المعتمد في المملكة العربية السعودية.

برايس وترهاوس كوبرز





مفضل عباس علي
ترخيص رقم ٤٤٧

٢٣ محرم ١٤٤٥ هـ
(١٠ أغسطس ٢٠٢٣)

صندوق البلاد للصكوك
قائمة المركز المالي الأولية
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

كما في	إيضاح	الموجودات
٣٠ يونيو		نقد وما يماثله
٢٠٢٣		استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة، بالصافي
٤٣٧	٥	مصاريف مدفوعة مقدماً
٨,٦٠١	٦	مجموع الموجودات
١١		
٩,٠٤٩		
		المطلوبات
١٥	٧	أتعاب إدارة مستحقة
١٢٦		مستحقات ومطلوبات أخرى
١٤١		مجموع المطلوبات
٨,٩٠٨		حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات
٨٩٩		وحدات مصدره بالآلاف
٩,٩٠٨		حقوق الملكية لكل وحدة بالدولار الأمريكي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية.

صندوق البلاد للصكوك
قائمة الدخل الشامل الأولية (غير مراجعة)
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣		إيضاح	
٨٤			الإيرادات
٨٤			ربح من استثمارات صكوك محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
			مجموع الإيرادات
			مصاريف
(٢٥)	٧		أتعاب إدارة
(٢٢)	٨		مصاريف أخرى
(٤)			نققات الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة على الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة
(٥١)			مجموع المصاريف
٣٣			صافي الدخل للفترة
-			الدخل الشامل الآخر للفترة
٣٣			مجموع الدخل الشامل للفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية.

صندوق البلاد للصكوك
قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات الأولية (غير مراجعة)
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

إيضاح	للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
	-	حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في بداية الفترة
	٣٣	التغيرات من العمليات مجموع الدخل الشامل للفترة
	٩,٢١٩	التغيرات من معاملات الوحدات
	(٢٣١)	متحصلات من إصدار وحدات مدفوعات مقابل استرداد وحدات
	٨,٩٨٨	توزيعات أرباح
	(١١٣)	صافي التغير من معاملات الوحدات
	٨,٨٧٥	١٤ حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في نهاية الفترة
	٨,٩٠٨	
	للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
	وحدات 'بالآلاف'	
	-	الوحدات في بداية الفترة
	٩٢٢	وحدات مصدرة
	(٢٣)	وحدات مستردة
	٨٩٩	صافي التغير في الوحدات
	٨٩٩	الوحدات في نهاية الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية.

صندوق البلاد للصكوك
قائمة التدفقات النقدية الأولية (غير مراجعة)
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

للفترة من ١ فبراير
٢٠٢٣ (تاريخ بدء
العمليات) إلى ٣٠ يونيو
٢٠٢٣

٣٣	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(٨٤)	صافي الدخل للفترة
٤	تعديلات لـ:
(٤٧)	- ربح من استثمارات صكوك محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
	- تحميل الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة على الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة
(٨,٥٣٥)	صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
١٥	استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
١٢٦	أتعاب إدارة مستحقة
(١١)	مستحقات ومطلوبات أخرى
(٨,٤٥٢)	مصاريف مدفوعة مقدماً
	النقد المستخدم في العمليات
١٤	أرباح مستلمة من الاستثمار في الصكوك
(٨,٤٣٨)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
٩,٢١٩	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٢٣١)	متحصلات من إصدار وحدات
(١١٣)	مدفوعات مقابل استرداد الوحدات
٨,٨٧٥	توزيعات أرباح مدفوعة
	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
٤٣٧	صافي التغير في النقد وما يماثله
-	نقد وما يماثله في بداية الفترة
٤٣٧	نقد وما يماثله في نهاية الفترة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الأولية.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١ الشكل القانوني والأنشطة الرئيسية

إن صندوق البلاد للصكوك ("الصندوق") هو صندوق استثماري مفتوح مدار من قبل شركة البلاد للاستثمار ("مدير الصندوق")، وهي شركة تابعة لبنك البلاد ("البنك") لصالح حاملي وحدات الصندوق ("حاملي الوحدات"). يتمثل الهدف من الصندوق في تحقيق عائدات متوسطة وطويلة الأجل من خلال الاستثمار في الصكوك المحلية والدولية المتوافقة مع معايير اللجنة الشرعية.

وعند التعامل مع حاملي الوحدات، يعتبر مدير الصندوق أن الصندوق بمثابة وحدة محاسبية مستقلة، وعليه يقوم بإعداد قوائم مالية منفصلة للصندوق. إضافة لذلك، يعتبر حاملي الوحدات ملاكاً مستفيدين لموجودات الصندوق.

شركة الرياض المالية هي أمين الحفظ ("أمين الحفظ") للصندوق.

وفقاً لشروط وأحكام الصندوق، تبدأ فترته المالية السنوية الأولى من تاريخ بدء عملياته أي ٢٥ شعبان ١٤٤٣ هـ (الموافق ١ فبراير ٢٠٢٣). ستكون القوائم المالية السنوية الأولى للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. ووفقاً لشروط وأحكام الصندوق، سيتم إعداد القوائم المالية للفترة اللاحقة من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

يخضع الصندوق لأحكام لائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية في ٣ ذو الحجة ١٤٢٧ هـ (الموافق ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية في ١٢ رجب ١٤٤٢ هـ (الموافق ٢٤ فبراير ٢٠٢١) ويتوافق مع الأنظمة والتوجيهات السارية على الصناديق العامة، الصادرة عن هيئة السوق المالية.

٢ أسس الإعداد

١-٢ بيان الالتزام

أعدت القوائم المالية الأولية للصندوق طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

قام الصندوق بإعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية الأولية لتقاريره المالية الأولية، كما هو مسموح به بموجب معيار المحاسبة الدولي ٣٤ - "التقارير المالية الأولية". وعليه، تتوافق هذه القوائم المالية الأولية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١ - "عرض القوائم المالية"، المتعلقة بمجموعة كاملة من القوائم المالية.

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية الأولية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي.

ليس للصندوق دورة تشغيلية يمكن تعريفها بوضوح ولذلك لا يتم عرض الموجودات والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي الأولية. وبدلاً من ذلك، يتم عرض الموجودات والمطلوبات حسب ترتيب السيولة.

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

إن البنود المدرجة في القوائم المالية الأولية يتم قياسها باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي يعمل فيها الصندوق ("العملة الوظيفية"). تم عرض القوائم المالية الأولية بالدولار الأمريكي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

معاملات وأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الأولية. يتم إثبات أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، إن وجدت، الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل الشامل الأولية.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٢ أسس الإعداد (تتمة)

٤-٢ تقديرات وافتراضات وأحكام محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية الأولية قيام الإدارة بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، وكذلك الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. وقد تؤدي الشكوك حول هذه الافتراضات والتقديرات إلى نتائج تتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

فيما يلي تفصيل بالافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمستقبل والمصادر الأخرى الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ التقرير والتي قد ينتج عنها تعديلات جوهرية في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المحاسبية اللاحقة. يستند الصندوق في افتراضاته وتقديراته على المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية الأولية. قد يحدث تغير في الظروف والافتراضات والتقديرات المستقبلية نظراً للتغيرات في السوق أو الظروف الخارجة عن إرادة الصندوق. ويتم عرض تلك التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

الاستمرارية

لقد قام مدير الصندوق بتقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنه مقتنع بأنه لدى الصندوق الموارد الكافية لمواصلة أعماله في المستقبل المنظور. كما أنه لا علم للإدارة بأية أمور جوهرية يمكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة تم اعتمادها من قبل الصندوق

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعايير المحاسبية والتعديلات التالية التي كانت سارية للفترة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣. قدر مدير الصندوق أن هذه التعديلات ليس لها أثر على القوائم المالية للصندوق.

- المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ "عقود التأمين" - يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٤، والذي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة عن عقود التأمين.
- تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨. تهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسة المحاسبية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ - الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة من معاملة واحدة - تتطلب من الشركات أن تثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبني، تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخضم والخاضعة للضريبة.
- تعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - الإصلاح الضريبي العالمي: القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تمنح هذه التعديلات الشركات إعفاء مؤقتاً من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن الإصلاح الضريبي العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تتضمن التعديلات متطلبات الإفصاح المستهدفة للشركات المتأثرة.

المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات غير السارية بعد ولم يتم تطبيقها مبكراً

فيما يلي قائمة المعايير والتفسيرات الصادرة التي ستطبق في المستقبل. ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية. وليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات والمعايير أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

المعيار / التفسير	الوصف	ساري للفترة التي تبدأ في أو بعد
تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ - عقود الإيجار على أساس البيع وإعادة التأجير	تتضمن هذه التعديلات متطلبات البيع وإعادة التأجير الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٦ لشرح كيفية محاسبة المنشأة عن البيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير، حيث تكون بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.	١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٧ حول ترتيبات تمويل المورد	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل المورد وتأثيراتها على مطلوبات الشركة والتدفقات النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمخاوف المستثمرين من أن بعض ترتيبات تمويل موردين الشركات غير مرئية بشكل كاف، مما يعيق تحليل المستثمرين.	١ يناير ٢٠٢٤
تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف المطلوبات. تهدف التعديلات أيضاً إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	١ يناير ٢٠٢٤

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات غير السارية بعد ولم يتم تطبيقها مبراً (تتمة)

المعيار / التفسير	الوصف	ساري للفترات التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقرير عن الاستدامة ١ - المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة	يتضمن هذا المعيار إطاراً أساسياً للإفصاح عن المعلومات الجوهرية حول جميع المخاطر والفرص الجوهرية المتعلقة بالاستدامة عبر سلسلة قيمة المنشأة.	١ يناير ٢٠٢٤ رهناً لموافقة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين
المعيار الدولي للتقرير المالي رقم S٢، "الإفصاحات المتعلقة بالمناخ"	يعد هذا المعيار الموضوعي الأول الصادر لتحديد متطلبات المنشآت للإفصاح عن المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.	١ يناير ٢٠٢٤ رهناً لموافقة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

١-٣ نقد وما يماثله

لغرض قائمة التدفقات النقدية الأولية، يتألف النقد وما يماثله من رصيد لدى بنك البلاد، والرصيد المحتفظ به في حساب أمين الحفظ لدى شركة الرياض المالية. يتم إدراج النقد وما يماثله بالتكلفة المطفأة في قائمة المركز المالي الأولية.

٢-٣ الأدوات المالية

يتم إثبات الأدوات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

١-٢-٣ طرق القياس

الإثبات المبني والقياس

يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، أي تاريخ التداول.

عند الإثبات المبني، يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تكاليف المعاملات المتزايدة والعائدة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الموجودات المالية، مثل الرسوم والعمولات. ويتم تحميل تكاليف معاملات الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ضمن المصاريف في قائمة الدخل.

بعد الإثبات المبني مباشرة، يتم إثبات مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كما في الإيضاح ٣-٢-٣، الأمر الذي يؤدي إلى إثبات خسارة انخفاض في القيمة في قائمة الدخل عند إنشاء الأصل حديثاً.

٢-٢-٣ تصنيف وقياس الأدوات المالية

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر المصدر، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع، مما يشير إلى وجود فائدة متبقية من صافي حقوق ملكية المصدر.

يصنف الصندوق استثماراته على أنها محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يقوم الصندوق لاحقاً بقياس كافة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، باستثناء، في حال اختيار مدير الصندوق عند الإثبات المبني، أن يتم التصنيف بشكل غير قابل للإلغاء لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة الصندوق في تحديد استثمارات حقوق الملكية باعتبارها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض أخرى غير المتاجرة. وعند استخدام هذا الاختيار، يتم إثبات أرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم تصنيفها لاحقاً في قائمة الدخل الأولية، ويحدث ذلك أيضاً عند الاستبعاد. لا يتم تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة (وعكس قيد خسائر الانخفاض في القيمة) بصورة منفصلة عن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة. يتم الاستمرار بإثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الأولية عند وجود حق للصندوق بقبض تلك التوزيعات.

يتم إثبات الأرباح / الخسائر غير المحققة اللاحقة من إعادة التقييم على الاستثمار المحتفظ به بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في قائمة الدخل الأولية. حالياً، يتم تصنيف استثمارات الصندوق في الأسهم على أنها مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر المصدر.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:

- نموذج أعمال الصندوق في إدارة الموجودات.
- خصائص الموجودات التي لها تدفقات نقدية.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٢-٢-٣ تصنيف وقياس الأدوات المالية (تتمة)

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيف يُدير الصندوق الموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف الصندوق هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات على حد سواء. وإذا لم ينطبق أي منهما (على سبيل المثال، الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة)، حينها يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. وتشمل العوامل التي يأخذها الصندوق في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات على الخبرة السابقة بشأن كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات وكيفية تقييم أداء الأصل داخليًا والتقرير عنه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيف يتم تعويض المدراء. يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع على المدى القريب أو تكون جزء من محفظة الأدوات المالية المدارة معًا والتي يوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لجني الأرباح قصيرة الأجل. يتم تصنيف هذه الأوراق المالية في نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

مدفوعات أصل الدين والربح فقط: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، يقوم الصندوق بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل الدين والربح فقط (اختبار "مدفوعات أصل الدين والربح فقط"). عند إجراء هذا التقييم، يدرس الصندوق ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع ترتيبات الإقراض الأساسية، أي أن الأرباح تشمل فقط النظر للقيمة الزمنية للموارد، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش ربح متوافق مع ترتيبات الإقراض الأساسية. عندما تقدم الشروط التعاقدية التعرض للمخاطر أو التقلبات التي تتعارض مع ترتيبات الإقراض الأساسية، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إجراء تقييم مدفوعات أصل الدين والربح فقط عند الإثبات المبني لأصل ولا يتم إعادة تقييمه لاحقًا.

وفقاً لهذه العوامل، يقوم الصندوق بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئتي القياس التاليتين:

التكلفة المطفأة: يتم قياس الموجودات المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حيث تمثل هذه التدفقات النقدية مدفوعات أصل الدين والربح فقط، والتي لم يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالتكلفة المطفأة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات بواسطة أي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة مثبتة وقياسها كما هو موضح في الإيضاح رقم ٣-٢-٣. يتم إثبات الربح المكتسب من هذه الموجودات المالية في قائمة الدخل باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل: إذا كانت التدفقات النقدية لأدوات الدين لا تمثل مدفوعات لأصل الدين والربح فقط أو إن لم تكن أدوات الدين ضمن نموذج العمل المحتفظ به بغرض التحصيل أو المحتفظ بها بغرض التحصيل والبيع أو إن كانت مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، فيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. ويتم إثبات ربح أو خسارة استثمار الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما لا تمثل التدفقات النقدية مدفوعات أصل الدين والربح فقط في قائمة الدخل ضمن "صافي الربح/ (الخسارة) في الاستثمارات التي تقاس الزامياً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل"، في الفترة التي تحدث بها. إن الربح أو الخسارة من أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة أو المحتفظ بها بغرض المتاجرة يتم عرضها بشكل منفصل عن استثمارات الدين، التي تقاس الزامياً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ضمن "صافي الربح / (الخسارة) في الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المحتفظ بها بغرض المتاجرة". يتم إثبات إيرادات العمولة المحققة من هذه الموجودات المالية في قائمة الدخل باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

يقوم الصندوق بإعادة تصنيف أدوات الدين عندما يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ومن المتوقع أن تكون هذه التغييرات غير متكررة كثيراً ولم يحدث أي منها خلال هذه الفترة.

حالياً يتم تصنيف الأرصدة البنكية والاستثمارات في الصكوك كمحتفظ بها بالتكلفة المطفأة.

٣-٢-٣ انخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

يقوم الصندوق بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس استطلاع المستقبل، المرتبطة بالموجودات المالية لديونه المحملة بالتكلفة المطفأة. يقوم الصندوق بإثبات مخصص لهذه الخسائر في كل فترة تقرير. يعكس قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ما يلي:

- مبلغاً غير متحيز ومرجح بالاحتمالات يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للموارد.
- المعلومات المعقولة والمدعومة المتاحة دون جهد أو تكلفة غير مبررين في تاريخ التقرير حول الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

صندوق البلاد للصدوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٢-٣ انخفاض في قيمة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة (تتمة)

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩، يتم قياس مخصصات الخسائر على أي من الأسس التالية:

- (أ) الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً: وهي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن حالات التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير.
- (ب) الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي: وهي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

يتم تطبيق قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في حال زيادة مخاطر الائتمان للأصل المالي بشكل ملحوظ منذ الإثبات المبدئي، ويتم تطبيق قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار ١٢ شهراً في حال عدم زيادتها. يجوز للمنشأة أن تقرر أن مخاطر الائتمان للأصل المالي لم تزداد بشكل كبير إذا كان للأصل مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.

٤-٢-٣ إلغاء إثبات الأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من هذا الأصل أو عند تحويل الأصل ويستوفي هذا التحويل شروط إلغاء الإثبات. في الحالات التي يُقِيم فيها الصندوق على أنه قام بتحويل أصل مالي، فإنه يتم إلغاء إثبات الأصل إذا قام الصندوق بتحويل كافة المخاطر وعلاوات الملكية بشكل أساسي. وعندما لا يقوم الصندوق بالتحويل ولا الاحتفاظ بكافة المخاطر وعلاوات الملكية بشكل أساسي، يتم إلغاء إثبات الأصل المالي في حال لم يحتفظ الصندوق بالسيطرة على الأصل المالي. يقوم الصندوق بإثبات أي حقوق أو تعهدات تأسست أو تم الاحتفاظ بها في العملية بشكل منفصل كموجودات أو مطلوبات.

يمكن إلغاء إثبات الالتزام المالي عند إطفائه، وذلك عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته.

٥-٢-٣ المطلوبات المالية

يتم إثبات جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة المعاملة باستثناء المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حيث لا يتم خصم تكلفة المعاملة، إن وجدت، من قياس القيمة العادلة عند الإثبات المبدئي ويتم إدراجها في قائمة الدخل الأولية. يصنف الصندوق مطلوباته المالية بالتكلفة المطفأة ما لم يكن لديه مطلوبات محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

٣-٣ المحاسبة على أساس تاريخ التداول

يتم إثبات / إلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات). العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم سداد تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

٤-٣ مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وعرض صافي القيمة في قائمة المركز المالي الأولية فقط عندما يكون لدى الصندوق حالياً حق نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المحسوبة وعند وجود نية للتسوية على أساس الصافي أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

٥-٣ مستحقات ومطلوبات أخرى

يتم إثبات المطلوبات بالمبالغ مستحقة الدفع مقابل البضائع والخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بموجبها إلى الصندوق أو لا. ويتم إثبات المستحقات والمطلوبات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات

حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات هي حقوق الملكية وتتكون من الوحدات المصدرة والأرباح المبقة.

(أ) الوحدات القابلة للاسترداد

يصنف الصندوق وحداته القابلة للاسترداد كأداة حقوق الملكية إن كان لدى هذه الوحدات القابلة للاسترداد الخصائص التالية:

- أن تعطي حاملي الوحدات الحق في الحصول على حصة نسبية من حقوق ملكية الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- أن تكون ضمن فئة أدوات تابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات.
- أن تكون كافة الأدوات المالية ضمن فئة الأدوات التابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات ذات الخصائص المتطابقة.
- لا تتضمن الأداة أي التزامات تعاقدية لدفع النقد أو أصل مالي آخر ما عدا حقوق حامل الوحدات في حصص نسبية من حقوق الملكية.
- يكون مجموع التدفقات النقدية المتوقعة العائدة إلى الأداة على مدى عمر الأداة يستند بشكل جوهري على قائمة الدخل الأولية والتغير في حقوق الملكية المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لحقوق ملكية الصندوق المثبتة وغير المثبتة على مدار عمر الأداة.

بالإضافة إلى ذلك - من أجل تصنيف الأدوات المالية كحقوق ملكية - يجب ألا يكون للصندوق أي أداة مالية أو عقد آخر لديه:

- مجموع تدفقات نقدية يعتمد على الربح أو الخسارة أو التغير في حقوق الملكية المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لحقوق الملكية المثبتة وغير المثبتة للصندوق.
- أثر تقييد أو تثبيت العائد المتبقي لمالكي الأدوات.

إن وحدات الصندوق المشاركة القابلة للاسترداد تستوفي مفهوم الأدوات القابلة للبيع المصنفة كأدوات حقوق الملكية موجب معيار المحاسبة الدولي ٣٢،١٦ أ-ب وبالتالي يتم تصنيفها كأدوات حقوق الملكية.

يقوم الصندوق باستمرار بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. في حال انتهاء بعض خصائص الوحدات القابلة للاسترداد أو عدم استيفاء الشروط الموضحة في الفقرة ١١٦ و ١٦٦ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢، يقوم الصندوق بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف مع أية فروقات من القيمة الدفترية السابقة المثبتة في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات. إذا شملت لاحقاً الوحدات القابلة للاسترداد على كافة الخصائص واستوفت الشروط الموضحة في الفقرة ١١٦ و ١٦٦ من معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢، فسيعيد الصندوق تصنيفها كأدوات حقوق الملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات في تاريخ إعادة التصنيف. يتم احتساب اشتراك واسترداد الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق الملكية طالما أنها مصنفة كحقوق ملكية.

يتم تصنيف توزيعات الصندوق، إن وجدت، كتوزيعات أرباح مدفوعة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الأولية العائدة إلى حاملي الوحدات.

(ب) التداول في الوحدات

وحدات الصندوق متاحة للشراء فقط في المملكة العربية السعودية في تداول من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. يتم تحديد قيمة حقوق الملكية للصندوق لكل يوم من الأحد حتى الخميس ("يوم التقييم") بقسمة صافي قيمة الموجودات (القيمة العادلة لمجموع الموجودات ناقصاً المطلوبات) على مجموع عدد الوحدات القائمة في يوم التقييم ذي الصلة.

٧-٣ الضريبة

تعد الضرائب التزاماً على حاملي الوحدات ولذلك لا يتم تكوين مخصص لهذا الالتزام في هذه القوائم المالية.

٨-٣ الزكاة

تعد الزكاة التزاماً على حاملي الوحدات ولذلك لا يتم تكوين مخصص لهذا الالتزام في هذه القوائم المالية.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٩-٣ ضريبة القيمة المضافة

تكون ضريبة القيمة المضافة على المخرجات المتعلقة بالإيرادات مستحقة الدفع إلى السلطات الضريبية على أساس الأسبق من (أ) تحصيل الذمم المدينة من العملاء أو (ب) تسليم الخدمات للعملاء. يمكن استرداد ضريبة القيمة المضافة على المدخلات عمومًا مقابل ضريبة القيمة المضافة على المخرجات عند استلام فاتورة ضريبة القيمة المضافة. تسمح السلطات الضريبية بتسوية ضريبة القيمة المضافة على أساس صافي. يتم إثبات ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بالمبيعات / الخدمات والمشتريات في قائمة المركز المالي على أساس إجمالي ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل كأصل والتزام. عندما يتم رصد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة، يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة للمبلغ الإجمالي للمدين، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة.

ويتم تحميل ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للاسترداد على قائمة الدخل كمصروف.

١٠-٣ الاعتراف بالإيرادات

يتم إثبات أرباح عقود الصكوك بطريقة معدل العمولة الفعلي.

معدل العمولة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي (أو فترة أقصر عند الاقتضاء) إلى القيمة الدفترية للأصل المالي. عند احتساب معدل العمولة الفعلي، يقوم مدير الصندوق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي إذا قام مدير الصندوق بمراجعة تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات. يتم احتساب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي ويتم تسجيل التغيير في القيمة الدفترية كخسائر انخفاض في القيمة.

١١-٣ أتعاب الإدارة

يتم احتساب أتعاب الإدارة بالسعر المذكور في شروط وأحكام الصندوق وتدفع كل ثلاثة أشهر كمتأخرات.

١٢-٣ مصاريف أخرى

تُحمل المصاريف الأخرى بمعدلات/ بمبالغ ضمن الحدود المذكورة في شروط وأحكام الصندوق.

١٣-٣ قيمة حقوق الملكية للوحدة الواحدة

يتم احتساب قيمة حقوق الملكية للوحدة المفصّل عنها في قائمة المركز المالي الأولية بقسمة حقوق ملكية الصندوق على عدد الوحدات القائمة في نهاية الفترة

٤ أتعاب الإدارة والمصاريف الأخرى

في كل يوم تقييم، يفرض مدير الصندوق على الصندوق أتعاب إدارة بمعدل ٠,٧٥٪ سنويًا من صافي قيمة موجودات الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، يقوم مدير الصندوق على أساس يومي بتحميل الصندوق برسوم حفظ بنسبة ٠,٠٥٪ من صافي قيمة موجودات الصندوق للأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة ووحدات صندوق الاستثمار و ٠,٠٣٪ من صافي قيمة موجودات الصندوق في أسواق المال، التي يتم خصمها على أساس شهري.

كما يسترد مدير الصندوق من الصندوق أي مصاريف أخرى يتم تكبدها نيابة عن الصندوق مثل أتعاب المراجعة والالتعاب القانونية والنفقات المماثلة الأخرى.

٥ نقد وما يماثله

كما في	إيضاح	٣٠ يونيو ٢٠٢٣
١٧٧	٧	
٢٦٠	٧	
<u>٤٣٧</u>		

حساب بنكي
نقد لدى أمين الحفظ

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٦ استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة، بالصافي

كما في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٨,٦٠٥	استثمار في صكوك
(٤)	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة
٨,٦٠١	

٦-١ يوضح الجدول التالي حركة الاستثمارات في صكوك مفاصة بالتكلفة المطفأة خلال الفترة:

للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
-	القيمة الدفترية كما في ١ فبراير (تاريخ بدء العمليات)
٩,١٣٥	إضافات خلال الفترة
(٦٠٠)	أصل الدين المستلم خلال الفترة
٨٤	الربح من الصكوك
(١٤)	- ربح من صكوك مثبت في قائمة الدخل
(٤)	- مقبوض خلال الفترة
٨,٦٠١	خسارة ائتمانية متوقعة مثبتة في قائمة الدخل
	القيمة الدفترية كما في ٣٠ يونيو

٦-١-١ يوضح الجدول التالي حركة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في الصكوك:

للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
-	الرصيد كما في ١ فبراير (تاريخ بدء العمليات)
(٤)	عكس الخسارة الائتمانية المتوقعة المثبتة في قائمة الدخل
(٤)	الرصيد كما في ٣٠ يونيو

٧ معاملات وأرصدة مع أطراف ذوي علاقة

تتكون الأطراف ذوي العلاقة من مدير الصندوق وأمين الحفظ والصناديق الأخرى التي يديرها مدير الصندوق وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وأي شركات تخضع للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لحاملي الوحدات أو التي يمارسون عليها نفوذاً كبيراً ("شركة شقيقة"). يبرم الصندوق معاملات في سياق الأعمال الاعتيادية مع هذه الأطراف ذوي العلاقة بأسعار وشروط يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

معاملات مع أطراف ذوي علاقة

يقوم الصندوق في سياق أعماله الاعتيادية بالتعامل مع أطراف ذوي علاقة. وتكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لشروط وأحكام الصندوق. ويتم اعتماد جميع معاملات الأطراف ذوي العلاقة من قبل مجلس إدارة الصندوق. تتكون الأطراف ذوي العلاقة من مدير الصندوق وأمين الحفظ وبنك البلاد (الشركة الأم لمدير الصندوق) والمنشآت المرتبطة ببنك البلاد ومدير الصندوق.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٧ معاملات وأرصدة مع أطراف ذوي علاقة (تنمة)

الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
		أتعاب إدارة	٢٥
شركة البلاد للاستثمار	مدير الصندوق	أتعاب إدارية	٣
شركة الرياض المالية	أمين الحفظ للصندوق	رسوم الحفظ	٢

يلخص الجدول التالي تفاصيل الأرصدة مع الأطراف ذوي العلاقة:

طبيعة الرصيد	الطرف ذو العلاقة	كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
نقد وما يماثله	بنك البلاد - الشركة الأم لمدير الصندوق	١٧٧
أتعاب إدارة مستحقة	شركة البلاد للاستثمار - مدير الصندوق	١٥
نقد وما يماثله	شركة الرياض المالية - أمين الحفظ للصندوق	٢٦٠
رسوم الحفظ مستحقة الدفع	شركة الرياض المالية - أمين الحفظ للصندوق	٢

٨ مصاريف أخرى

إيضاح	للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	٧	٣
أتعاب إدارية			
رسوم الحفظ			
مصاريف أخرى			
			١٧
			٢٢

٩ إدارة المخاطر المالية

٩-١ عوامل المخاطر المالية

تتمثل أهداف الصندوق في الحفاظ على قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله حتى يتمكن من الاستمرار في تحقيق أكبر قدر من العوائد لحاملي الوحدات ولضمان السلامة المعقولة لحاملي الوحدات.

إن أنشطة الصندوق تعرضه لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية: مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

يتحمل مدير الصندوق مسؤولية تحديد ومراقبة المخاطر. يشرف مجلس إدارة الصندوق على مدير الصندوق وهو مسؤول في النهاية عن الإدارة العامة للصندوق.

يتم تحديد مخاطر المراقبة والتحكم في المقام الأول على أساس الحدود الموضوعية من قبل مجلس إدارة الصندوق. لدى الصندوق وثيقة الشروط والأحكام التي تحدد استراتيجيات أعماله العامة، وتعرضه للمخاطر وإدارة المخاطر العامة وهو ملزم باتخاذ إجراءات لإعادة التوازن للمحفظة بما يتماشى مع إرشادات الاستثمار.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٩ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

١-٩ عوامل المخاطر المالية (تتمة)

يستخدم الصندوق أساليب مختلفة لقياس وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها؛ فيما يلي شرح هذه الأساليب.

(أ) مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر تعرض القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية للتقلبات نتيجة التغيرات في أسعار السوق. تشمل مخاطر السوق على ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى.

(i) مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنتج هذه المخاطر عن الأدوات المالية المقومة بعملات أجنبية. لا يوجد لدى الصندوق معاملات بالعملات الأجنبية، لذلك فهو غير معرض لمخاطر صرف عملات أجنبية.

(ii) مخاطر أسعار العمولة

تمثل مخاطر سعر العمولة مخاطر تعرض قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية أو القيم العادلة للأدوات المالية ذوي السندات الثابتة للتقلبات نتيجة التغيرات في معدلات العمولة السوقية.

يتعرض الصندوق لمخاطر سعر العمولة للتدفقات النقدية حيث أن بعض استثماراته المحتفظ بها بالتكلفة المطفاة في صكوك ذوي أسعار فائدة متغيرة، أما بعض الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفاة ذوي سعر ثابت، وبالتالي ليس هناك أي تعرض لمخاطر سعر العمولة.

إن التأثير على حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ بسبب تغيير محتمل معقول في سعر العمولة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة كما يلي:

أداة مالية خاضعة لسعر العمولة المتغير

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
نسبة التغير المحتمل التأثير على حقوق
الملكية المعقول

٤ ٥-/4

مخاطر سعر العمولة	خلال ٣ أشهر	٣ - ١٢ شهراً	أكثر من ١٢ شهراً	غير محملة بعمولة المجموع
كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣				
الموجودات المالية				
نقد وما يماثله	-	-	-	٤٣٧
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفاة، بالصافي	-	١,٢٢٠	٧,٣٨١	٨,٦٠١
مجموع الموجودات المالية	-	١,٢٢٠	٧,٣٨١	٩,٠٣٨
المطلوبات المالية				
أتعاب إدارة مستحقة	-	-	-	١٥
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	-	-	١٢٦
مجموع المطلوبات المالية	-	-	-	١٤١
صافي فجوة الحساسية لأسعار العمولة	-	١,٢٢٠	٧,٣٨١	٢٩٦
				٨,٨٩٧

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٩ إدارة المخاطر المالية (تنمة)

١-٩ عوامل المخاطر المالية (تنمة)

(أ) مخاطر السوق (تنمة)

(iii) مخاطر الأسعار

مخاطر الأسعار هي مخاطر تقلب قيمة الأدوات المالية للصندوق نتيجة للتغيرات في أسعار السوق بسبب عوامل أخرى غير حركة أسعار العملات الأجنبية والعملات.

تنشأ مخاطر الأسعار بشكل أساسي من عدم التأكد بشأن الأسعار المستقبلية للأدوات المالية التي يحتفظ بها الصندوق. لا يتعرض الصندوق لمخاطر الأسعار حيث لا توجد لديه أية استثمارات مالية مدرجة بالقيمة العادلة.

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تسبب أحد أطراف الأداة المالية بخسارة مالية للطرف الآخر من خلال العجز عن تسوية التزام ما. يتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان لاستثماراته المحتفظ بها بالتكلفة المضافة والذمم المدينة والأرصدة البنكية.

تعنى سياسة الصندوق بإبرام عقود الأدوات المالية مع أطراف مقابلة ذوي سمعة جيدة. يسعى الصندوق إلى التقليل من مخاطر الائتمان وذلك بمراقبة التعرضات الائتمانية ووضع حدود للمعاملات مع أطراف مقابلة معينة وتقييم الجدارة الائتمانية لهذه الأطراف بصورة مستمرة.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

بموجب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل وقوع الحدث الائتماني. يتطلب نموذج الانخفاض في القيمة الجديد معلومات مستقبلية في الوقت المناسب لعكس مخاطر الائتمان في حالات التعرض بشكل دقيق.

وبموجب النهج العام للانخفاض في القيمة الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩، يتم تصنيف الموجودات المالية إلى ثلاث مراحل. تشير كل مرحلة إلى الجودة الائتمانية لكل أصل مالي.

المرحلة الأولى: وتشمل الأدوات المالية التي لم تتعرض لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبني أو التي لديها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ويتم احتساب الربح بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (أي دون الاقتطاع لمخصص الائتمان).

المرحلة الثانية: وتشمل الأدوات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإثبات المبني (إلا إذا كانت مخاطر الائتمان منخفضة في تاريخ التقرير) ولا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل ولكن يتم احتساب الربح بناءً على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل.

المرحلة الثالثة: وتشمل الأدوات المالية التي يتوفر حياؤها دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة في تاريخ التقرير. ويوجد في هذه المرحلة مقترضون يعانون من الانخفاض في القيمة (التعثر). بالنسبة لهذه الموجودات، يتم إثبات الربح على صافي مبلغ الموجودات.

تشمل أهم عناصر الخسارة الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ تحديد إذا ما كان هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للتعرضات الائتمانية للمنشأة منذ الإثبات المبني. يعد تقييم التدهور الجوهري أساسياً في تأسيس نقطة تحول بين متطلب قياس المخصص القائم على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً والآخر القائم على الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار العمر.

حدد الصندوق التعريف التالي للتخلف عن السداد:

تعريف التخلف عن السداد:

يعتبر الصندوق أن الأصل المالي في حالة تخلف عن السداد عندما يتخلف الطرف المقابل عن سداد أصل الدين أو الربح.

احتمالية التخلف عن السداد:

من خلال المراجعة السنوية للاستثمارات في أدوات الدين، يجب على الصندوق وضع مصفوفة انتقالية سنوية لحساب احتمالية التخلف عن السداد على أساس الحساب خلال سنة واحدة محددة على مدى السنوات الخمس الماضية. يقوم مدير الصندوق بمراجعة التركيز الائتماني لمحفظة الاستثمار اعتماداً على الأطراف المقابلة. يتم تقييم الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيف الائتماني الخارجي لفيثش.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٩ إدارة المخاطر المالية (تنمة)

١-٩ عوامل المخاطر المالية (تنمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تنمة)

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (تنمة)

الخسارة بافتراض التخلف عن السداد:

يتم تعريف الخسارة بافتراض التخلف عن السداد على أنها الخسارة الاقتصادية المتوقعة في حالة التخلف عن السداد. سوف يستند احتساب التخلف عن السداد على خسائر الصندوق في الحسابات المتخلفة عن السداد بعد النظر في نسب الاسترداد. يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ أيضاً أن يتم تقدير الخسارة بافتراض التخلف عن السداد عن طريق التقييم المستقبلي للضمانات بناءً على عوامل الاقتصاد الكلي. يعد حساب الخسارة بافتراض التخلف عن السداد مستقلاً عن تقييم جودة الائتمان وبالتالي يتم تطبيقه بشكل موحد في جميع المراحل.

لتقدير الخسارة بافتراض التخلف عن السداد على محفظة الصندوق غير المضمونة، يقوم الصندوق باحتساب الخسارة بافتراض التخلف عن السداد على أساس المبالغ المستردة الفعلية للمحفظة المتخلفة عن السداد على مدى فترة لا تقل عن ٥ سنوات قبل تاريخ التقييم.

التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد:

يعرف التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد بأنه تقدير مدى تعرض الصندوق لمقترض ما في حالة التخلف عن السداد. ويجب عند تقدير التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد مراعاة التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم. ويعد ذلك مهماً فيما يتعلق بموجودات المرحلة الثانية حيث قد تكون نقطة التخلف عن السداد بعد عدة سنوات.

معدل الخصم

سيقوم الصندوق بحساب معدل الربح الفعلي على المستوى التعاقدى. إذا لم يكن حساب معدل الربح الفعلي (في تاريخ التقرير) ممكناً، يستخدم الصندوق الربح التعاقدى (في تاريخ التقرير) لأغراض الخصم.

ويوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية المعرضة للانخفاض في القيمة.

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣			
المجموعة	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى شهرًا	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر
نقد وما يماثله	٤٣٧	-	٤٣٧
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المضافة	٨,٦٠٥	-	٨,٦٠٥
إجمالي القيمة الدفترية	٩,٠٤٢	-	٩,٠٤٢
مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة	(٤)	-	(٤)
صافي القيمة الدفترية	٩,٠٣٨	-	٩,٠٣٨

يوضح الجدول أدناه تركيز السوق لمحفظه الصكوك الاستثمارية للصندوق:

كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
النسبة من المجموع %	إجمالي القيمة
السوق السعودي	١٠٠
المجموع	٨,٦٠٥

إدارة مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى خسارة مالية للصندوق. كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، ينشأ أقصى تعرض للصندوق لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو أي تحسينات ائتمانية أخرى، مما يتسبب في خسارة مالية للصندوق بسبب عدم مقدرة الأطراف المقابلة على الوفاء بالتزاماتها من القيمة الدفترية للموجودات المالية ذوي الصلة المثبتة كما هو مبين في قائمة المركز المالي بمبلغ ٩,٠٣٨ مليون دولار أمريكي. ولا يحتفظ الصندوق بأي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى لتغطية مخاطر الائتمان المرتبطة بموجوداته المالية. إن مخاطر الائتمان على النقد لدى البنوك محدودة لأن الأطراف المقابلة هي بنوك محلية (بنك البلاد) تتمتع بتصنيف ائتماني بدرجة استثمارية.

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

٩ إدارة المخاطر المالية (تتمة)

٢-٩ إدارة مخاطر رأس المال

يمثل رأس مال الصندوق حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات. يمكن أن تتغير قيمة حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات بشكل ملحوظ في كل يوم تقييم، حيث يخضع الصندوق للاشتراكات والاستردادات وفقاً لتقدير حاملي الوحدات في كل يوم تقييم بالإضافة إلى التغييرات الناتجة عن أداء الصندوق. تتمثل أهداف الصندوق عند إدارة رأس المال في الحفاظ على قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله وتحقيق العوائد لحاملي الوحدات والمنافع لأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك الحفاظ على قاعدة رأس المال لدعم تنمية الأنشطة الاستثمارية للصندوق.

وللحفاظ على هيكل رأس المال، تتمثل سياسة الصندوق في رصد مستوى الاشتراكات والاستردادات المتعلقة بالموجودات التي يتوقع أن يكون قادراً على تصفيتها وتعديل كمية التوزيعات التي قد يدفعها الصندوق للوحدات.

يقوم مجلس إدارة الصندوق ومدير الاستثمار بمراقبة رأس المال على أساس قيمة حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات.

١٠ الأدوات المالية بحسب الفئة

صُنفت كافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ضمن فئة التكلفة المطفأة.

١١ القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن قيضه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين أطراف مشاركين في السوق وذلك في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تمت إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- في حال عدم وجود سوق رئيسية، في أفضل الأسواق الأخرى المتاحة للموجودات أو المطلوبات.

تحديد القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم الصندوق التسلسل الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى ١: مدخلات المستوى الأول هي أسعار معلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة للموجودات أو المطلوبات المشابهة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها بتاريخ القياس.
المستوى ٢: الأسعار المدرجة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات يمكن رصدها في السوق.
المستوى ٣: طرق تقييم لا تستند أي من مدخلاتها الجوهرية على بيانات يمكن رصدها في السوق.

إن القيمة العادلة المقدرة لموجودات ومطلوبات الصندوق المالية لا تُعتبر مختلفة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية.

يحلل الجدول التالي ضمن تسلسل القيمة العادلة موجودات ومطلوبات الصندوق المقاسة بالقيمة العادلة في ٣٠ يونيو:

القيمة العادلة "بالآلاف"					كما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
المجموع	المستوى ٣	المستوى ٢	المستوى ١	القيمة الدفترية	
موجودات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
٤٣٧	٤٣٧	-	-	٤٣٧	
نقد وما يماثله					
٨,٦٠١	٨,٦٠١	-	-	٨,٦٠١	
استثمارات محتفظ بها بالتكلفة المطفأة، بالصافي					
٩,٠٣٨	٩,٠٣٨	-	-	٩,٠٣٨	
مطلوبات مالية غير مقاسة بالقيمة العادلة					
(١٥)	(١٥)	-	-	(١٥)	
أتعاب إدارة مستحقة					
(١٢٦)	(١٢٦)	-	-	(١٢٦)	
مستحقات ومطلوبات أخرى					
(١٤١)	(١٤١)	-	-	(١٤١)	

صندوق البلاد للصكوك
إيضاحات حول القوائم المالية الأولية (غير مراجعة)
للفترة من ١ فبراير ٢٠٢٣ (تاريخ بدء العمليات) إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣
(جميع المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

١٢ التأثير على حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات إذا لم يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة

(i) فيما يلي الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

كما في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٤	مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية بالدولار الأمريكي "بالآلاف"
٨٩٩	وحدات مصدره بالآلاف
٠,٠٠٤٤	حصة الوحدة الواحدة في الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ii) إن حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات شاملة الخسائر الائتمانية المتوقعة مبنية أدناه:

كما في	
٣٠ يونيو ٢٠٢٣	
٩,٩٠٨٨	حقوق الملكية للوحدة الواحدة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لقائمة المركز المالي الأولية.
٠,٠٠٤٤	حصة الوحدة الواحدة في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٩,٩١٣٢	حقوق الملكية للوحدة الواحدة قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

١٣ آخر يوم للتقييم

كان آخر يوم للتقييم بغرض إعداد هذه القوائم المالية الأولية هو ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.

١٤ توزيعات أرباح

خلال الفترة، وافق مجلس إدارة الصندوق على توزيعات أرباح بمعدل ١,٢٥٪ من قيمة حقوق الملكية المعلنة في ٢١ يونيو ٢٠٢٣، والتي تبلغ ١١٣ دولار أمريكي (٢٠٢٢: لا شيء).

١٥ اعتماد القوائم المالية الأولية

تمت الموافقة على هذه القوائم المالية الأولية من قبل مجلس إدارة الصندوق في ٢٢ محرم ١٤٤٥هـ (٩ أغسطس ٢٠٢٣).